إشكالية إعادة بناء الدولة فى الدول العربية فيما بعد ٢٠١٠

الباحث / أحمد همام محمد همام
مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة – جامعة أسيوط

إشراف

أ.د. إسماعيل صبرى مقلد
أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة
كلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د. عبد السلام على نوير
أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة
وعميد كلية التجارة – جامعة أسيوط

Abstract:

To understand the current Arab conditions, Its necessary understand the internal and external impacts on the stability in this area. So, understanding the internal and external factor in the Arab area post 2010, Provide many responds around the reasons, factors, and results that relative with what happened in the Arab countries as uprising and political instability. And How that draw big problematic in the rebuilding of Arab states after what happen. So, the study seeks to respond on potential question as: What are the problems on the state rebuilding in Arab countries post 2010 and How can be faced to achieve stability in this area?, In responding on this questions, the researcher has three points. First one: Talk about the theoretical frame work about State rebuilding. Second: Talk about the internal and external factors that influenced in the Arab stability. Third: Talk about the problems that faced Arab countries in achieving stability. After study these points, the researcher reach that External interventions in Arab countries in direct or indirect consider the main reason in instability in this area.

مقدمة:

لقد ظل الوطن العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء العالم من شرق آسيا إلى شرق اوروبا وإلى أمريكا اللاتينية، وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط كتركيا وإيران، ما جعل بعض الدوائر السياسية والأكاديمية تفسر ذلك على أساس وجود تناقض بين الثقافة العربية الاسلامية وقيم الديمقراطية مثل " ناتان شارانسكي" مؤلف كتاب " دعما للديمقراطية : قوة الحرية للتغلب على الاستبداد والإرهاب " (Natan:2004,58)، الذي اعتبر أن العرب والمسلمين ليسوا مهيئين للديمقراطية، كما اعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن مردّ ذلك يعود إلى قدرة النظم السلطوية على الاستمرار والتأصيل في البنية العربية، بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لمدة طويلة، الشيء الذي جعلهم بمنأى عن التحولات التي عرفها العالم(كعسيس ، ٢٠١٤: ٢٢١) ، مما يُشكل عقبة في بناء الدولة في الدول العربية لمواكبة التغيرات والتطورات الدولية المتلاحقة.

ولذلك دأبت أدبيات التحول الديمقراطي على وصف العالم العربي بأنه يمثل "الاستثناء" ضمن موجات التحول الديمقراطي التي شهدها العالم منذ منتصف سبعينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين وعلى أثر موجة الانتفاضات التي اجتاحت العالم العربي منذ أواخر ٢٠١٠ والتي كان من أبرز تجلياتها اطاحة بنظم تسلطية عتيدة، استمرت في سدة السلطة عقوداً كما هو الحال في تونس ومصر وليبيا، وعلى أثر ذلك راح البعض يؤكد على أن هذه التحولات الكبرى تدحض مقولة "الاستثنائية العربية" في مجال الديمقراطية حيث إنها تُشكل انطلاقة لما بات يعرف ب" الربيع العربي"(توفيق : ٢٠١٤،٥٤).

ويرفض مارك لينش الحكم على الانتفاضات العربية بالفشل حيث يرى أنه على الرغم مما تعرضت له تلك الانتفاضات من إخفاقات فإن هذا لا يعنى أن الأنظمة الحاكمة واصلت عملها بسهولة كما كانت قبل الانتفاضات (Lynch:2016, 52)، ويشاركه في الراي كريس دويل الذى يرى أن الانتفاضات العربية مازالت مستمرة إذ إن الخمس سنوات هي مدة طويلة وفق معايير مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت لكن بالنسبة لثورة إقليمية فإنها مجرد طرفة عين. ويخلص حسنين توفيق(٢٠١٥) في دراسته للربيع العربي إلى أن الدلالة الكبرى للانتفاضات العربية أن الجماهير كسرت حاجز الخوف وأسقطت مقوله" أن العرب لا يثورون على حكامهم"(توفيق: ٢٠١٥، ٦٧) ، وذلك في وسط الأجواء المتخبطة للبلدان العربية ما بين استقرار وعدم استقرار في كثير من هذه البلدان وظهور الحاجه الملحة لإعادة ترتيب الدولة من الداخل والخارج لسد الاحتياجات الأساسية للمواطنين والقيام بدورها داخلياً وخارجياً ذلك

يتطلب إعادة بناء الدولة، وفي ظل البيئة المعقدة للبلدان العربية، والتي ازدادت تعقيداً بعد الانتفاضات العربية لما شاب البلدان العربية من عدم استقرار داخلي وزيادة حدة التدخلات الخارجية الإقليمية والعالمية في بلدان الانتفاضات العربية، مما يزيد من إشكالية إعادة بناء الدولة .

ولذا تسعى الدراسة إلى الاجابة عن سؤال بحثي رئيسي هو:

ما العوامل التي تزيد من إشكالية إعادة بناء الدولة في الدول العربية ما بعد ٢٠١٠ ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل البحثي يتم عرض المحاور الآتية :

- المحور الأول: إعادة بناء الدولة: إطار نظري.

- المحور الثاني: العوامل المؤثرة على ترسيخ الديمقراطية وبناء الدولة.

- المحور الثالث: إشكالية إعادة بناء الدولة في الدول العربية ما بعد ٢٠١٠.

المحور الاول
إعادة بناء الدولة: إطار نظري.

أولاً: ماهية عملية إعادة بناء الدولة:

إن فشل الدولة له أشكال عديدة تتباين من مرحلة إلى أخرى تبعاً لمدى وظيفية الدولة وطبيعة علاقتها بالمجتمع الداخلي والدولي، هذا التباين يتبعه بالضرورة تباين في عملية إعادة بناء الدولة تبعاً لمرحلة الفشل التي تمر بها من أجل الإصلاح والبناء، وهو ما نتج عنه تعدد التعريفات التي قُدِمت لفهم عملية إعادة بناء الدولة، ومن أبرز تلك التعريفات:

يُعرف (فوكوياما) بناء الدولة "بأنه تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وهو بذلك نقيض تحجيمها، أي تقليص كل من مدى وقدرة الدولة في آن واحد "**(Fukuyama: 2005, 13)**. وعُرّفت، بأنها مدى الدولة وأُفُق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة، بدءاً بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير التعليم وحماية البيئة وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، من الجهة المقابلة، تتجلى قوة الدولة في قدرتها المؤسساتية والإدارية على وضع السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ, **(Ghani, Lockhart. And Carnhan:2006,110)** .

ويُعرف (ريتشارد كابلان) إعادة بناء الدولة بأنه "المجهود المبذول لإعادة تأسيس، وفى بعض الأحيان الإنشاء للمرة الأولى، حكومة فعالة وأصلية في دولة أو إقليم لا يوجد به مثل ذلك الكيان ،أو يوجد به كيان تعرض للضعف الشديد" **(Caplan, Richard: 2004, 11)** ، ويعرفها أيضاً على أنها مجموعة من الأفعال التي يتم اتخاذها بواسطة فاعلين وطنيين أو دوليين لتأسيس وإصلاح وتقوية مؤسسات الدولة، والتي تعرضت للاختفاء أو التآكل(2004,15) وتعرف (سكوكبول) التي أرست مبادئ مدرسة "المؤسسية الجديدة" في نظرية بناء الدولة، تللك العملية بأنها عملية تعزيز القوة النسبية للدولة حيال المجتمع والفاعلين الآخرين غير الدولة**(Charles Tilly: 1985, 169).**

ويرى (فانديفال) الذى درس إعادة بناء الدولة بالتطبيق على ليبيا، أن بناء الدولة هو خلق وتوسيع للهياكل التي من شأنها تنظيم الحياة البشرية من الناحية السياسية والاقتصادية، وبمعنى آخر نمو الحكومة الرسمية حيال المجتمع فيما يسمى بالدولة الريعية(Vandewalle, D.: 1998, 6) .

أما(سو هون) فكان من اوائل المفكرين الذين تناولوا أهمية العوامل غير الوطنية في التأثير على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع مشيراً إلى العولمة وتأثيرها المتزايد، وعرف الدولة بأنها منظمة اجتماعية، وعرف بناء الدولة بأنه توسيع أو تمديد تلك المنظمة الاجتماعية بشكل يعظم من قوتها الاستخراجية والقسرية، وقدرتها على دمج المواطنين(**Lee, Su-Hoon : 1988,8**).

ومن الجدير بالذكر هناأنه يجب الإشارة إلى أن تعدد التعريفات حول إعادة بناء الدولة، وهناك من يفرق بين بناء الدولة وإعادة بناء الدولة ، إن المفهومين لهما نفس المؤشرات ،ولكن تظهر الفروق بين المفهومين في مرحلة التطبيق (فرحات: ٢٠١٥ ، ٧٨) ، فالدول المنهارة فيها المؤسسات وهياكل الدولة في هذه الحالة يُستخدم مفهوم إعادة بناء الدولة مثل المانيا وإليابان بعد الحرب العالمية الثانية وسوريا وليبيا وإليمن في الدول العربية بعد ٢٠١٠، في حين أن الدول التي تعاني من ضعف وهشاشة لم تصل إلى مرحلة السقوط التام بها مؤسسات وهياكل قائمة ولكن ربما يعتريها بعض الضعف، في هذه الحالة يُستخدم مفهوم بناء الدولة حيث يتم البناء على ما هو موجود من مؤسسات وقيم، وتستخدم الدول هذا المفهوم لبناء قدرات الدولة لمواكبة التطورات العالمية وسد احتياجات الموطنين فيها.

ثانياً: **أبعاد عملية إعادة بناء الدولة**:

وفى هذا الإطار، يقترح الباحث عملية إعادة بناء الدولة على النحو التإلي:

إعادة بناء مؤسسات الدولة:

بدأت فترة ما بعد الحرب الباردة بالهيمنة الفكرية شبه الكاملة للاقتصاديين، الذين دفعوا بشدة باتجاه الاصلاحات الليبرإلية والدولة الصغيرة، لكن بعد عشر سنوات توصل الكثير منهم إلى قناعه بأن بعض اهم التحولات التي تؤثر على التطوير الاقتصادي لم تكن اقتصادية على الإطلاق، بل كانت متعلقة بطبيعة المؤسسات وبالقضايا السياسية. كان ثمة بُعد كامل مفقود للدولة لابد من تقصيه، وهو جانب من جوانب التطوير جرى تجاهله في غمرة التركيز الشديد وأحادي البعد على مدى الدولة ألا وهو بناء مؤسسات الدولة (فوكوياما: ٢٠٠٧، ٦٨).

وتُعد تلك المرحلة الأهم في عملية إعادة بناء الدولة ذلك أن بناء المؤسسات يمثل القاطرة والضمانة لنجاح عملية إعادة البناء برمتها، إذ يؤدى غياب المؤسسات الملائمة إلى ترك الدولة في وضع متخبط. وتكمن مشكلة إعادة بناء مؤسسات الدولة في فهم أبعاد الدولة الواجب بناؤها وبعلاقة هذه الأبعاد المختلفة بعملية التطوير، ومن المنطقي التمييز بين مدى فعإليات أو نشاطات الدولة، والتي تعنى الوظائف والأهداف المختلفة التي تضطلع بها الحكومات وبين قوة سلطة الدولة، أي قدرة الدول على تخطيط وتنفيذ

سياستها، وفرض القوانين بإنصاف وشفافية، وهو ما يشار إليه باسم "القدرة المؤسساتية" **(Rodrik, Dani: 1997, 135-39).**

١- تصميم النظام السياسي :

يرتبط الجانب الأساسي من طبيعة الدولة بالتصميم المؤسساتي على مستوى الدولة ككل، لا على مستوى الهيئات الفردية التي تشكله. وقد شهدت المؤسساتية في السنوات الأخيرة عودة محدودة إلى الأضواء في ميدان السياسات المقارنة، وظهرت العديد من الدراسات حول مدى تأثر النمو الاقتصادي بالنظام السياسي، وبمختلف أنواع الأنظمة الانتخابية والفيدرإلية والحزبية وما إلى ذلك. ويمكن أيضاً للمؤسسة ذاتها أن تحفز أو تحد من النمو الاقتصادي، تبعاً لتوافر المؤسسات المكملة التي تزيد من فعالية وظائفها **(Cowhey, Stephen. 2001, 23-30)**.

٢- الإدارة العامة:

تُعد الإدارة العامة، بما تشمله من الجهاز البيروقراطي ومؤسسات الحكم المحلى، في الوقت الراهن، ميداناً واسعاً ومتطوراً يشمل طائفة كبيرة من العلوم الفرعية التخصصية، ومجموعة خبرات وكفاءات يمكن للمرء تلقي تدريب وتعليم معتمدين فيها، ولكن برغم الجهود المتكررة لإصباغ الصفة المنهجية العلمية على مجموعة المعارف المتوافرة حول المؤسسات وتحويلها إلى جسم نظري مشابه لنظرية الاقتصاد الجزئي، فإن تلك الجهود لم تحقق بعد نتائج مرضية تماماً(فوكوياما: ٢٠٠٧، ٧١).

٣- أساس الشرعية:

لا ينبغي أن تعمل مؤسسات الدولة معاً كما ينبغي بالمفهوم الإداري فحسب، بل يجب أيضاً أن ينظر إليها كمؤسسات شرعية من قبل المجتمع، حقاً إن الإجماع في الرأي حول هذه القضية قد تغير جوهرياً عما كان عليه فيما مضى، إذ سبق القول لعديد من الكتاب بأن ظاهرة التحول إلى الأنظمة الاستبدادية، وهو موقف لايزال يلقى قبولاً في بعض الدول، حيث إن أتباع الديمقراطية الرأسمإلية من حيث تقليص عدد الوظائف وتسريح العاملين وغيرها من السياسة قصيرة الأمد، تولد معارضة سياسية وردات عنيفة**(Haggard and Kaufman:1995 , 156-161)**.

المحور الثاني
العوامل المؤثرة على ترسيخ الديمقراطية وبناء الدولة

أولاً: الديمقراطية وبناء الدولة:

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين عمليات التحول الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي أمر، واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماماً، وكان منظرو المدخل الانتقالي، وخاصة الدراسات التي ركزت على أمريكا اللاتينية، الأكثر انشغالاً بقضايا التعزيز الديمقراطي، ومرد ذلك أساساً نشوء وانهيار النظم الديمقراطية في تلك القارة قبل بدء "الموجة الثالثة". بيد أن المداخل الأخرى تتأثر كذلك بهذا التمييز، يرى أنصار المدخل البنيوي ضرورة التمييز بين اشتراطات إنشاء الديمقراطية واشتراطات المحافظة عليها وترسيخها.**(Perrin :2013 , 33)**.

ويمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملى التفاعلات التي تتم في النظام السياسي، أي يمكن القول إن الديمقراطية قد تعززت عندما يسعى الأفراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استناداً على قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للأفراد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة عبر التنافس الانتخابي.**(Held. Thomposon , Mark. 1996 , 50)** .

لقد نجحت الديمقراطية الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في الاستمرار وتجاوز آثار فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، على الرغم مما تعرضت له الترتيبات المؤسسية من ضغوط بسبب الأزمة الاقتصادية والتوترات الاجتماعية والسياسية لتلك الفترة، إلا أن هذا النجاح كان حالة نادرة مقارنة بانهيار النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية خلال القرن الماضي، والنمط العام لانهيار الديمقراطية بعد ١٩٦٠ في العديد من المستعمرات السابقة التي نالت استقلالها على أسس ديمقراطية مع بداية" الموجة الثانية" للديمقراطية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية **(Huntington : 1991 , 86)** . . كذلك حدثت انتكاسات عديدة للموجة الثالثة للديمقراطية، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.

والواقع، إن تأسيس نظم سياسية ديمقراطية في بعض البلدان لا يعني بالضرورة أن الديمقراطية سوف تتعزز في هذه البلدان، لذلك من المناسب التساؤل عن فرص بقاء الديمقراطيات المتأسسة حديثاً وما العوامل المؤثرة في ترسيخ الديمقراطية بها، وتبرز أدبيات التحول الديمقراطي خمسة عوامل ذات تأثير قوي علي التعزيز الديمقراطي(توفيق: ٢٠١٤، ٥٥):

١ – الشرعية:

الشرعية مفهوم صعب التحديد والقياس، خاصة في المجتمعات التسلطية، ولكن على الرغم من المشاكل المفاهيمية للشرعية، فمن الواضح أنه لا يمكن لأي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلاً من دونها، بمعنى أنه لا يستطيع تعزيز الديمقراطية ما لم يكن يتمتع بشكل من أشكال الشرعية، سواء كانت في شكل قبول سلبي أو قبول إيجابي**(Held, Mark. :1996, 55)**

٢ – الاتفاق العام (الإجماع) حول قواعد العملية السياسية:

لكي تضمن النظم الديمقراطية بقاءها واستمراريتها يتعين أن يكون هناك اتفاق عام على قواعد العمليات السياسية والالتزام بها، أي الالتزام بالعملية الديمقراطية ذاتها، خاصة بين النخب السياسية. بحسبان أن التفاعلات السياسية الديمقراطية تتضمن تنافساً مفتوحاً على السلطة، فإن العملية السياسية الديمقراطية تتسم بعدم التيقن، وفي الواقع، فإن التحول من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي يعني على وجه التحديد أن الجماعة التي كانت تسيطر على القوة والسلطة (القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية، الحزب الواحد في البلدان الشيوعية، البيض في جنوب إفريقيا) لم تعد قادرة على السيطرة على نتائج العمليات والتفاعلات السياسية، مما يزيد من درجة عدم تيقنها من النواتج النهائية للعملية الديمقراطية، ويعني التعزيز الديمقراطي التزام جميع الأطراف بقواعد العمليات السياسية، وما تتضمنه من عدم تيقن، وقبول النتائج الناجمة عن هذه العمليات، أي قبول العملية الديمقراطية ذاتها.

٣ . القيود على محتوى السياسات العامة الجديدة:

من غير المحتمل أن تقبل أية مجموعة قواعد العملية الانتخابية إذاكانت هزيمتها تضر بمصالحها ضرراً كبيراً، يعني ذلك، أنه إذا كان على الخاسرين القبول بنتائج العملية الانتخابية الديمقراطية، فإنه يتعين على الفائزين أن يقبلوا أن هناك قيوداً مهمة على ما يستطيعون فعله بقوتهم الجديدة .

وفقاً لهذا العامل أو الشرط الثالث، يعتمد ترسيخ الديمقراطية على ممارسة الأطراف الفائزة الاعتدال ومراعاة بعض القيود عند وضع السياسات العامة المختلفة. بعبارة أخرى، تزداداحتمالات ترسيخ واستقرار الديمقراطيات

الوليدة إذا لم تقم النخب الحاكمة الجديدة بوضع سياسات عامة متطرفة ومثيرة للخلاف، خاصة إذا كانت هذه السياسات تهدد بشكل خطير مصالح رئيسة أخرى.

في واقع الأمر، يتم الاتفاق على القيود المفروضة على تغييرات السياسة العامة قبل اكتمال عملية التحول الديمقراطي، أي أثناء المفاوضات والمساومات، وبالتإلي فأنها جزء من العملية ذاتها.-**(Huntington. 1991, 609 615)** ويبين هذا أنه إذا كان من المهم التمييز بين مرحلة التحول الديمقراطي ومرحلة ترسيخ الديمقراطية، فإنه من المهم أيضاً إدراك أن هناك تواصلاً واستمرارية بين المرحلتين .

بمعنى أن ما يحدث خلال مرحلة التحول الديمقراطي له مترتبات مهمة على ما يحدث بعدها. وتقدم جنوب أفريقيا مثالاً جيداً عن ذلك، حيث كان المؤتمر الوطني الأفريقي حريصاً جداً منذ ١٩٩٤ على عدم تهديد المصالح الاقتصادية للأقلية البيضاء ومصالح رأس المال بصفة عامة .

٤. أثر الوضع الاقتصادي على ترسيخ الديمقراطية:

كان من النادر، قبل انطلاق الموجة الثالثة للديمقراطية، أن توجد نظم ديمقراطية راسخة في البلدان الفقيرة جداً، على العكس من ذلك، كان هناك ارتباط إيجابي قوي بين مستوى الثروة الاقتصادية وبين الديمقراطية، وتمثل الهند الاستثناء المهم الوحيد بين الديمقراطيات الليبرإلية. بيد أن هذا لا يعني أن المجتمعات الأكثر ثراءً قادرة، بصورة إلية، على ترسيخ الديمقراطية **(Kranser: 1984 , 199)** .

ومن أهم الأسباب التي تجعل الفقر الشديد عاملاً معرقلاً للترسيخ الديمقراطي، أن الصراع على الموارد النادرة والامتيازات الضخمة التي قد تضمنها السيطرة الكاملة على الدولة في البلدان الفقيرة يجعل الديمقراطية أمراً غير محتمل، بحسبان أن القابضين على مقاليد السلطة يترددون في الدخول في تسويات، ولا يرغبون في التخلي عن السلطة، وبالتإلي قد يقومون بتعليق العمليات والمؤسسات الديمقراطية الوليدة لضمان البقاء في السلطة، كذلك، فإن الفقر يكون مصحوباً عادة بمستويات عإلية نسبياً من الأمية، ومستويات منخفضة من التعليم الرسمي وتخلف وسائل الاتصال، وجميعها لم تقترن، تاريخياً، مع الديمقراطيات المستقرة الراسخة **(Hippler: 1995, 63).**

في الوقت الذي حدث فيه التحول الديمقراطي في عدد كبير من البلدان الفقيرة بعد ١٩٩٠، مما قد يعني التقليل من أهمية الارتباط الإيجابي بين الثراء والديمقراطية، فإن الأمر لم يحسم بعد، لأنه إذا فشلت هذه البلدان في ترسيخ الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين يكتسب افتراض اقتران الديمقراطية بالثراء والتنمية الاقتصادية زخماً واهتماماً جديداً، أما إذا تمكنت البلدان الفقيرة من ترسيخ نظمها الديمقراطية فإن أهمية هذا الاقتران سوف تنحسر بسرعة.

٥- أثر الصراعات الأثنية والثقافية والدينية على ترسيخ الديمقراطية

تبين الأدلة أن الاختلافات الأثنية والثقافية والدينية (خاصة إذا تداخلت مع عدم المساواة الاقتصادية بين الجماعات) تجعل من الصعب الشروع في عملية التحول الديمقراطي، وفي ترسيخ الديمقراطية، بالطبع ليس من المستحيل التغلب على هذه الاختلافات في الديمقراطيات الراسخة، كما هو الحال في سويسرا وكندا وبلجيكا، إلا أن ذلك يتطلب أن يتم تصميم الترتيبات الدستورية بدقة وبحرص والتوصل إلى مواثيق واتفاقات بين النخب السياسية حتى يمكن الحفاظ على استمرارية النظام الديمقراطي وربط مختلف الجماعات بالبنى المؤسسية للديمقراطية. أما في حالة عدم توفر هذه الأوضاع وشروط الموازنة، فإن هذه الانقسامات والاختلافات لا تجعل من السهل الحفاظ على الديمقراطية وترسيخها، فلقد كان من أهم أسباب انهيار الديمقراطية في أوربا في فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين الصراعات القومية والأثنية التي هيمنت على تلك الفترة . **(Williamson: 1994, 87)**

كما أن الصراعات الأثنية والدينية والثقافية والقومية في أفريقيا وآسيا ويوغسلافيا السابقة كانت من أهم العوامل المعرقلة للتحول والترسيخ الديمقراطي في البلدان التي اتسمت بحدة وعنف هذه الصراعات(**Williamson: 1994, 88**). وفي الواقع، يمكن أن يؤدي الصراع الاثني، أو الديني, أو القومي، أو الثقافي الحاد إلى تقليص فرص خلق إجماع واتفاق عام حول العمليات والترتيبات السياسية للديمقراطية. في مثل هذه الأوضاع، تمثل هذه الاختلافات الإطار المرجعي للتعبئة السياسية، غالباً بمترتبات مضادة للديمقراطية، وربما أنه لا يمكن ترسيخ العمليات السياسية الديمقراطية إلا إذا اقتصرت أهمية وتأثير الولاءات الأثنية والدينية والثقافية على المجال الخاص، وإذا انتشرت قيم الالتزام بمواطنة عامة ومشتركة.

ثانياً: الأبعاد العسكرية وبناء الدولة في فترة التحول الديمقراطي :

تُعد قدرة الدولة العسكرية من أهم القضايا التي تواجه القيادة السياسية في مرحلة إعادة البناء، ذلك أن العلاقة بين الاستقرار والتنمية علاقة متلازمة إلى حد بعيد. فالدولة التي تحقق معدلات نمو عالية في الغالب هي التي تتمتع بحالة من الاستقرار والأمن فضلاً عن أنها تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية. أما الدول التي تعاني الاختلال الأمني وعدم الاستقرار تكون معدلات النمو لديها دون المستوى المطلوب نظراً لانخفاض قدرتها على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية **(Rabia, Aslam.: 2007, 38)**.

١ . المؤسسة العسكرية وقمع عملية التحول الديمقراطي:

بجانب أن المؤسسة العسكرية قد تتدخل من خلال انقلاب عسكري ضد النظام الديمقراطي الحاكم وبذلك تسهم في تقويض التجربة الديمقراطية فإن المؤسسة العسكرية تضطلع بدور مهم في الحفاظ على الأنظمة السلطوية الحاكمة ضد المطالب الشعبية بإجراء تحول ديمقراطي أو بتغيير النظام، وربما الأمثلة الأكثر وضوحاً على دور المؤسسة العسكرية في قمع الثورات الشعبية كل من الصين ١٩٨٩وسوريا ٢٠١١.

ربما كان ما قام به جيش التحرير الشعبي الصيني في ساحة "تيانانمين**Tiananmen**" ١٩٨٩ من سحق للحركة الطلابية التي تجمعت في الساحة مطالبة بالإصلاحات والديمقراطية، وقتل عدد كبير من المتظاهرين من أبرز التجارب التي تستخدم للاستدلال على دور الجيش في قمع التحركات الشعبية ضد النظام الدكتاتوري، والتي تثبت أن المؤسسة العسكرية يمكنها الانحياز لصالح الحكام الدكتاتوريين وقمع الثورات ضد أنظمتهم إذا ما قرروا ذلك**(Barany,: 2016 , 126)**.

اما بخصوص سوريا فمنذ مارس ٢٠١١ يخوض الجيش العربي السوري صراعاً مفتوحاً مع قوى المعارضة التي بدأت مظاهراتها بشكل سلمى وانتهى ببعض منها الحال لحمل السلاح بعد أن دافع الجيش السوري بكل قوة عن نظام بشار الأسد ضد الحركات الشعبية ضده، حيث استخدم الجيش الدبابات والأسلحة الثقيلة الأخرى ضد المتظاهرين العزل إلى حد كبير في بداية الأمر وذبح المئات منهم مع استمرار الاضطرابات، ويمكن القول بأنه من المستبعد جداً أن يتخلى الجيش عن النظام ،وذلك لعدة أسباب أن معظم كبار ضباط الجيش من العلويين يرون أن حكم الأسد وحزب البعث هو الحكم الشرعي، وأن الضباط يتمتعون بموقع في السياسة والمجتمع السوري كما أن المعارضة غير منظمة ومجزأة، وعلاوة على ذلك تورط الجيش في فترات ماضية في أعمال وحشية مثل مجزرة حماة يوضح أن الجيش السوري يواصل القيام بدعم الديكتاتورية) **. Barany,: 2016, 127)**

٢ . المؤسسة العسكرية ودعم الحركات الديمقراطية:

تبدأ التناقضات في التحالف المضطرب بين الأنظمة الاستبدادية وبين مؤسستها العسكرية في الظهور عندما تفشل الأنظمة الاستبدادية في تلبية التطلعات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، للشعب وعندما يبدأ المواطنون في طلب التغيير، وهنا يدرك قادة المؤسسة العسكرية أن الحاكم يفقد الدعم الشعبي وغالباً ما يقومون بتحويل دعمهم عنه، كان هذا هو الحال في أندونيسيا في أواخر التسعينيات عندما أدركت القيادة العسكرية أن الرئيس سوهارتو**Suharto** يفقد الدعم الشعبي. وفى جنوب أفريقيا كانت أجهزة المخابراتية العسكرية هي أول من فهم ان نظام الفصل العنصري لن يكون قادراً على البقاء في السلطة **(Blair :2013 49-50)**، لكن كيف يحدث التغير؟ وكيف تحول المؤسسة العسكرية دعمها عن الحكام المستبدين؟ أظهرت المسوح الإقليمية وحالات الدراسة التي قدمها بلير في كتابه "التدخل العسكري" تأثير المؤسسة العسكرية عالمياً على دعم التحولات الديمقراطية: إن التغير يأتي عبر مزيج من الأحداث والأشخاص، فالتحول الديمقراطي تم دفعه إلى الأمام بواسطه قرارات فردية لقادة عسكريين، أولئك الذين أدركوا أن هذا هو الصواب لدولهم ولمؤسستهم العسكرية.

شكل رقم (١)
نتائج الثورات حسب طبيعتها وطريقة تعامل النظام معها:

مقارنة ما بين نتائج التحول الديمقراطي على حسب طبيعة الوسائل المستخدمة فيها، وذلك بالتركيز على نتائج الثورات ما بين (١٩٧٠-٢٠٠٣) **(Barany :2016, 103-104)** كما هو في الجدول التإلي:

الثورات العنيفة(٢٠) حالة	**الثورات السلمية(٣٠) حالة**	
(٥) حالات فقط حققت تحولا ديمقراطيا سليما	**- (١٢) حالة تم مواجهتها بالعنف.**	**- (١٨) حالة تم التعامل معها سلميا.**
	- (٧) حالات وصلت إلى الديمقراطية.	**- (١٧) حالة وصلت إلى الديمقراطية.**

الجدول من إعداد الباحث.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن الوسائل المستخدمة في عملية التحول الديمقراطي لها التأثير الأكبر في نجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال عرض خبرات دولية لعدد (٥٠) حالة ثورية في مختلف بقاع العالم، منها (٢٠) حالة ثورية اتبعت وسائل عنيفة في عملية التحول الديمقراطي، كانت النتيجة أن عدد(٥) فقط التي تحولت إلي الديمقراطية وفشل باقي الحالات، وأن عدد (٣٠) حالة ثورية اتبعت الوسائل السلمية في عملية التحول الديمقراطي، منها عدد(١٢) تم مواجهتها بالعنف المسلح، وكانت نتيجة هذه المواجهة العنيفة للثورات السلمية وصلت عدد (٧) حالات ثورية إلى الديمقراطية والباقي فشل فيها عملية التحول الديمقراطي، ومنها عدد(١٨) من الحالات الثورية السلمية تم التعامل معها سلمياً من قبل الأنظمة السياسية ، وبالتالي حققت عدد(١٧) حالة ثورية من التحول الديمقراطي الكامل، وبذلك يتضح انا كلما زادت سلمية الوسائل المستخدمة في عملية التحول الديمقراطي وكذلك سلمية مواجهة الأنظمة السياسية لعمليات التحول الديمقراطي زادت فرص نجاح التحول الديمقراطي، ومنها إلى الاستقرار السياسي ونجاح عملية إعادة بناء الدولة.

المحور الثالث

إشكالية إعادة بناء الدولة في الدول العربية ما بعد ٢٠١٠م

أولاً: قضايا الصراع في الوطن العربي:

من المهم الإشارة إلى أربع قضايا من أهم القضايا التي سيدور الصراع حولها في البلدان العربية التي تعيش مخاض التخلص من الأنظمة التسلطية ووضع أسس الانتقال إلى الديمقراطية، هذه القضايا مشتركة في الفضاء الثقافي العربي المشترك وإن اختلف ترتيبها من بلد إلى آخر لجهة الأولوية، وهذه القضايا هي(عبدالفتاح ماضي: ٢٠١٢، ١٤):

١. الصراع حول هوية الدولة ما إذا كانت مدنية أم إسلامية، ويدور الصراع بشكل رئيسي حول موقع ودور الإسلام والشريعة الإسلامية في القوانين والتشريع.

٢. الصراع حول إعادة تحديد دور الجيش والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وضبطها ضمن الأصول الديمقراطية.

٣. الصراع حول حقوق الأقليات في الدول التي تكثر بها الأقليات العرقية والدينية والأثنية، وكذلك الصراع حول حقوق المرأة.

٤. الصراع حول دور الدولة في الاقتصاد والتوزيع أو إعادة تحديد هذا الدور وتطوير السياسات الاجتماعية، من توفير فرص عمل وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من القضايا التي ستتبلور في البرنامج التنموي.

ثانياً: سياق وبيئة التحول الديمقراطي في الدول العربية:

أطلق مصطلح الربيع العربي على الانتفاضات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض **البلدان العربية** خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، بدأت الاحتجاجات في تونس اندلعت جراء إحراق **محمد البوعزيزي** نفسه ، والتي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس و محمد حسني مبارك في مصر و العقيد معمر القذافي في ليبيا، وكذلك تنازل الرئيس إليمني علي عبدالله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج أيضاً في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية(مصلح: ٢٠١٢ ، ٢٩) .

كما أن الانتفاضات العربية التي اجتاحت عدداً كبيراً من البلدان العربية خلال السنوات القليلة الماضية، والتي اصطلح على تسميتها إعلامياً " الربيع العربي " كانت بمثابة هزه عنيفة زعزعت كيانات الأنظمة السياسية في المنطقة ، علماً بأن حدوث الزلزال غالباً ما يكون في المناطق الضعيفة من القشرة الارضية ، وأن الازمات الهيكلية التي تعيشها الدول العربية كانت بمثابة هذا الضعف ، إلا أن نتائج هذا الزلزال وآثاره لم تكتمل بعد وهذا ما يثير جملة من التساؤلات عن واقع هذا الحراك ومستقبل المنطقة في ظله(الرملي: ٢٠١٣ ، ٢٥).

يعود مصطلح الربيع العربي إلى الثورات التي حدثت سنة ١٨٤٨ التي يشار إليها باسم " ربيع الأمم" وربيع براغ في عام ١٩٦٨ (**Perrin: 2013, 29**) ، وأستخدم المصطلح في أعقاب حرب العراق من قبل العديد من المعلقين والمدونين، حيث كان من المتوقع حركة عربية كبرى صوب الديمقراطية(**Krauthamner : 2005, 55**)، وقد بدأ الاستخدام الأول لمصطلح الربيع العربي في مجلة السياسة الأمريكية للتعبير عن الأحداث التي دارت في البلدان العربية من انتفاضات ومظاهرات مطالبة بتغيير النظم فيها(**Joseph: 2012**).

ويمكن تعريف الانتفاضات العربية على أنها موجه ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة وأعمال الشغب ، والحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر ٢٠١٠ في تونس ،احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية ، ثم ما لبثت أن امتدت على أثرها موجة من الاحتجاجات في مصر وليبيا واليمن وسوريا والأردن والجزائر وغيرها من البلدان العربية ،وبحلول سبتمبر ٢٠١٢ تم الإطاحة بأربعة حكام دول عربية هي: تونس ومصر وليبيا واليمن (**Perrin: 2013, 89**)

ويعزو معظم الباحثين والمهتمين بالشأن العربي استقرار الأنظمة العربية في وجه التغيير إلى عاملين هما(غريغوري: ٢٠١١ ، ٢٢):

١- قيام الأجهزة العسكرية والأمنية بممارسة أنشطتها وتنفيذ واجباتها المرتبطة ارتباطاً كلياً بالأنظمة الحاكمة ، غير ان مراجعة أولية لما حدث خلال الانتفاضات العربية أظهر خطأ الفرضية نظراً إلى الطريقة التي ردت بها الجيوش على الاضطرابات .

٢- سيطرة الدولة على الاقتصاد، ومن جهة أخرى فإن خصخصة النظام الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي أديا إلى تفاقم حالات الفقر والتفاوت الاجتماعي ، مما عقد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة ، ورغم كل ذلك لم يكن متوقعاً أنها ستعرض الأنظمة للانهيار.

ثالثاً :المشكلات التي تعاني منها الدولة القطرية العربية:

تمر الدول العربية المعاصرة، منذ أكثر من عقدين على الأقل، بأزمة يشتد خناقها عاماً بعد عام. بعضها مهدد بالتفتت الداخلي، وبعضها مهدد بالاجتياح الأجنبي، وبعضها مهدد بالإفلاس المالي، وبعضها مهدد بالتطرف الديني أو الطائفي. ومعظمها تشكو من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة، تكاد تصل إلى حد القطيعة الكاملة بين الشعب والنخبة الحاكمة. كما تشكو أغلبها من التبعية لهذه القوى الأجنبية. ولأن هذه الأغراض متزامنة ومتداخلة وحادة، نطلق لفظ" الأزمة "على حالة الدولة الراهنة في الوطن العربي. وليس المقصود بذلك أن كل الدول العربية على وشك الانهيار أو الانفجار، وإن كان بعضها لا يحتمل أن يفلت من ذلك خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. كما لا يفهم من ذلك أن كل الدول قد تعثرت تمامًا، أو أن إنجازاتها كانت زهيدة منذ الاستقلال، ولكن الشواهد كلها تشير إلى أن القدرة على مزيد من الإنجازات قد وهنت، وتوشك أن تتوقف تمامًا، وقد توقفت بالفعل في بعض الحالات. لقد نجحت الدولة العربية في أن تصمد لعدة عقود من الزمن منذ الاستقلال، رغم أن معظم الأدلة كانت تفيد بغير ذلك عند ولادتها القيصرية أو المشوهة. ونجحت في أن تخلق مؤسساتها، وأن تنجز بها الشيء غير القليل في حقول التعليم والصحة والاقتصاد، بل نجحت في أن تكرس هويتها القطرية، وتضفي هذه الهوية على مواطنيها، وجعلتهم يذعنون لها أو يقبلون أو يتحمسون لها(قندهار: ٢٠١٤ ، ٨٤-٨٥).

رابعاً: العوامل الداخلية والخارجية للانتفاضات العربية:

هناك العديد من الدراسات التي حللت الأحداث التي حصلت في بلدان مختلفة، وفي أوقات مختلفة وقد حددت العوامل المؤدية لزعزعة الاستقرار، وتشمل هذه العوامل:(**Korotayev : 2014, 36)**

١. وجود التناقضات العرقية والصراعات المذهبية.
٢. عدم الاستقرار السياسي.
٣. تفاوت في توزيع المنافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
٤. ارتفاع مستوى الفقر.
٥. وجود مخاطر هيكلية ديمغرافية مثل عظم شريحة الشباب.
٦. الفساد الحكومي المفرط.
٧. غياب الحريات السياسية.
٨. دور القوى الإقليمية والعالمية في تعميق حدة الانقسام والصراع ما بين أطياف الدولة الواحدة.

وهناك أسباب وعوامل داخلية وخارجية (مصطفى ،سمير: ٢٠١٣ ، ٥٥-٥٩) أدت إلى قيام انتفاضات الربيع العربي تتمثل:-

أ - **الأسباب الداخلية:** ولها دور مهم وحاسم في تفجير الأحداث واندلاع الثورات ، وهـي عديدة منها أسباب اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وتعليمية، وثقافية .

(١) الأسباب الاجتماعية والاقتصادية : حيث يعيش معظم سكان منطقة العالم العربي في ظل نظام اجتماعي تقليدي يعتمد على علاقات القرابة و نواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف و العادات و التقاليد القديمة، و للخرافات الدينية أيضاً دور محوري في تأصيل هذا النظام المتخلف .

وإن هناك عاملان وراء تأخر الدول العربية في النواحي الاقتصادية، والاجتماعية هما(عياصرة، ثائر: ٢٠١٦ ، ٣٧) :

- **الاقتصاد :** حيث تعاني معظم دول العالم العربي من التخلف الاقتصادي، خاصة الدول العربية ، فهي غالباً ما تعتمد على صادرات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية، في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية ، ونقص الكوادر الوطنية ، والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وانخفاض مستوى الادخار، وفي ظل هذا الوضع المتردي فأن دخل الفرد سيكون متدنياً .

- **التربية والتعليم** : حيث وصل عدد سكان العالم العربي عام ٢٠٠٩م نحو ٣٣٥ مليون نسمة بينهم ١٠٠ مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حوإلي ٣٠% ، وارتفاع نسبة الأمية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي ، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة(سعدي: ٢٠١٢ ، ٤٩) .

كما أن السياسة التعليمية في العالم العربي تسير بشكل تقليدي في التلقين وعدم إعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات، مما يعني أن أزمة البحث العلمي في العالم العربي تعني التخلف العربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية ، والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمإلي لم تتعد ٠.٥% في الأقطار العربية كافة لعام ١٩٩٢ ،وفي إسرائيل فإن الإنفاق على البحث العلمي عدا العسكري حوإلي ٩.٨ مليارات "شيكل" يوازي ٢.٦% من الناتج القومي(العسوى وأخرون: ٢٠٠٨ ، ٢٨) .

(٢) الأسباب السياسية : معظم بلدان العالم العربي نظم تسلطية واستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي ، وبالتإلي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام ، وبالتإلي كلها أسباب أدت إلى اندلاع حركات الربيع العربي .

ب– الأسباب الخارجية :

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الانتفاضات العربية هناك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها هذه الانتفاضات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في العالم العربي ، ولكنها لا يظهر لها تأثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية .

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هناك اتجاهان(عبدالشافي: ٢٠١١ ، ٦٢) :

١ـ اتجاه يرى أن الانتفاضات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع .

٢ـ اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه ، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر ، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت أموراً سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول .

خامساً: المحاولات الغربية للسيطرة على الدول العربية:

أـ محاولات السيطرة والتقسيم والتفكيك سابقاً:

لم يتوقف الغرب الأوروبي من محاولات السيطرة والتقسيم منذ قرون طويلة. بدأت المحاولات الأولى بالحروب الصليبية بين القرنين ١١-١٤ الميلادي من أجل السيطرة على الأراضي المقدسة وبخاصة القدس واستعادتها من المسلمين. وكان أول هذه الحروب في عام ١٠٩٥ بتحرك الالوف من الفلاحين الفرنسيين والجرمان الذين تم تجييشهم لهذا الغرض . واستمرت محاولات الصليبيين إلى نهاية الحرب التاسعة ١٢٧١-١٢٩١ ميلادية ، وسط هذا التاريخ ظهر القائد العربي صلاح الدين الذي استعاد مدينة القدس عام ١١٨٧ ولويس التاسع الفرنسي الذي أسره المصريون في المنصورة خلال الحرب الصليبية السابقة على الأعوام ١٢٤٨-١٢٥٤ وبديهي أن المحرك الديني كان هو الدافع أولاً لكن اعتبارات السياسة الدولية لم تغب أبدا وتضافر فيها البعد الديني مع السياسي والاقتصادي(مصطفى ،سمير: ٢٠١٣ ، ٤٤).

ب ـ تفكيك العالم العربي راهنا:-

شرعت الدول الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في سد فجوة الصراع التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق وتفكيكه إلى دويلات صغيرة ،ومنها بدأ البحث عن عدو أخر لاكتمال حلقة الصراع والتنافس وهذا العدو هو الدين الآخر (الدين الإسلامي) ومن هذه النقطة بدا التركيز على الدول الإسلامية والعربية في منطقة الشرق الأوسط وذلك بأحداث تفكيك للعالم العربي على غرار ما حدث في اتفاقية "سايكس بيكو"(قرني محرر: ٢٠١١ ، ١٨).

جاءت الإستراتيجية الجديدة لتفكيك العالم العربي تحت مسمى " الفوضى الخلاقة" الذي نحتته وزيرة الخارجية الأمريكية ان زاك " كوندا ليزا يرايس " بحديث صحفي مع جريدة واشنطن بوست الأمريكية في يوم ٢٠٠٥/٤/٩ عن نية الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الديمقراطية في العالم العربي والبدء بتشكيل ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد عبر نشر (الفوضى الخلاقة) بواسطة الأجندة الأمريكية ، وهذا المصطلح أشار إليه الباحث الأمريكي "دان برون "وطفا على السطح بعد غزو العراق وتتجذر مضمونيته في " بروتكولات حكماء صهيون"(باسيل بجك واخرون: ٢٠٠٦ ، ٦٩) .

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك وتحولات في المشهد العربي ، عدة تساؤلات تطرح نفسها حول الربيع العربي أو التغيير العربي في ما إذا كان مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنتها الإدارة الأمريكية أو أنه صنيعة مواقع التواصل الاجتماعي ضمن سياق مخططات أمريكية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للعالم العربي أو أنه كان رد فعل منطقياً لشعوب عاشت حالة من الاحتقان والتهميش لعدة عقود من الزمن(التميمي: ٢٠١٣ ، ٣٣) .

١ـ الفوضى الخلاقة :

لقد استندت هذه الرؤية إلى التراث الاستشرافي ل " برنارد لويس" هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلا بكونه تجمعاً لأقليات دينية وعرقية ، وحتى إذا كان الشعار هو الديمقراطية ، فأن تحقيقها يرتكز على الاستخدام الصريح للطائفية ، بهذا يصبح التنوع الطائفي والديني والأثني الموجود في المنطقة في حالة تناقض مستحكم ، فيتحول التنوع إلى كارثة وتصبح الديمقراطية هي منتج " التدمير الخلاق" هذا الاتجاه التدميري يؤكده" مايكل ليدن" أحد أعلام المحافظين الجدد بقوله" إن التدمير هو وصفتنا المركزية ، وإن الوقت قد حان لكي يتم تصدير الثورة الاجتماعية من أجل صوغ شرق أوسط جديد عبر تغيير ليس النظم فقط بل الجغرافيا السياسية"(صالح: ٢٠٠٥ ، ٧٧) .

ولئن كانت نظرية الفوضى الخلاقة تتأسس على ثنائية التفكيك والتركيب، فإنه لا بد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة في المجتمعات العربية الراكدة سياسياً حسب "شارانسكي " لأن ذلك سيخلق دينامية جديدة توفر الأمن والازدهار والحرية (Kaplan: 2011 , 57).

وخلال إدارة بوش الابن توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام النظريات الفوضوية في إطار الحرب الاستباقية وتفعيل نظرية الدومينو وصولا إلى نظرية الفوضى البناءة كحل أخير مع هذه المنطقة ، وتتكون عناصر هذه النظرية من(كعسيس: ٢٠١٤ ، ٢٢٩):

* تفكيك النظام الإقليمي العربي من خلال سياسة المحاور (مع أمريكا أو ضدها).
* وضع النظم في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير .
* إعادة صياغة النظم بحيث تقوم أمريكا بدور الهدم (الفوضى) ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح الحاجه إلى التدخل والضبط الأمريكي ضرورة.

أما عن مدى الاتساق بين الفعل أو الحراك العربي الإقليمي ومركزية المصطلح (الفوضى) فيظهر من خلال شبكة أفكار نُسجت بعناية ترتكز على(العفيفي: ٢٠١١ ، ١٥٣) :

* فشل إلية الحرب المباشرة على الطريقة الأفغانية والعراقية.
* دور اللوبيات المعولمة التي تدفع باتجاه تأزيم مناطق الضعف.
* إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عالمية جديدة ومحاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر قرباً من مشروع الشرق الأوسط الجديد.

الخاتمـــــــة:

ولذلك لا يمكن فهم ما يمر به العالم العربي في الوقت الحإلي بعيداً عن فهم المؤثرات الداخلية والخارجية على الاستقرار فيه، إلا أن فهم العوامل الداخلية والخارجية لما حدث في العالم العربي ما بعد ٢٠١٠ يطرح كثير من الإجابات حول الأسباب والعوامل والنتائج الخاصة بما حدث في الدول العربية من انتفاضات أو عدم استقرار سياسي، وكيف يرسم ذلك إشكإلية كبرى في إعادة بناء الدول العربية بعد هذه الأحداث.

أولاً: المراجع العربية:

١- العيسوى، إبراهيم وأخرون(٢٠٠٨): مستوى المعيشة: المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل ، (القاهرة: معهد التخطيط القومي).

٢- إبراهيم، توفيق(٢٠١٥): الربيع العربي: ثلاثية الأمن وبناء الدولة والديمقراطية(القاهرة: مجلة الديمقراطية، العدد ٦٠).

٣- إبراهيم، توفيق(٢٠١٤): معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي(القاهرة: مجلة الديمقراطية، عدد٥٥).

٤- التميمي، ناصر(٢٠١٣): التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار السياسي: قراءة في النموذج إليمني، المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية " التحولات والتغيرات في الوطن العربي : الفرص والتحديات ،(عمان: جامعة العلوم التطبيقية).

٥- الرملي(٢٠١٣): ثورات الربيع العربي: الأسباب والنتائج ، الحوار المتمدين(المحور: مواضيع وأبحاث سياسية، ٤١٠٥).

٦- العفيفي، فتحي(٢٠١١): الحرب على الفوضى الخلاقة : النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة ، (مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٠).

٧- باسيل بجك وآخرون(٢٠٠٦): إستراتيجية التدمير،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

٨- عبدالشافي (٢٠١١): تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة ، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٦).

٩- عبدالفتاح ماضي(٢٠١٢): مداخل الانتقال إلى الديمقراطية www.arabsfordemocracy.org

١٠- عياصرة، ثائر (٢٠١٦): العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي ٢٠٠٩-٢٠١١،(الأردن: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٣، ملحق ٤).

١١- غريغوري(٢٠١١): لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي: خرافة استقرار أنظمة الاستبداد ، (مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، لسنة ٣٤، العدد ٣٩٢).

١٢- سعدي (٢٠١٢): الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير ، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر " ثقافة التغيير،(عمان: جامعة فيلادلفيا).

١٣- صالح(٢٠٠٥): السياسة الامريكية في الشرق الأوسط من الاستقرار إلى الفوضى الخلاقة ،(مؤسسة الفكرالعربي : مجلة الحوار العربي ، السنة ١ العدد ١٢).

١٤- صامويل هانتجتون (١٩٩٣): الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،

(عبدالوهاب علوب :مترجم) (القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ١٩٩١).

١٥ـ كعسيس (٢٠١٤): الربيع العربي بين الثورة والفوضى، (مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢١).

١٦ـ فرانسيس فوكوياما (٢٠٠٧): بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة: مجاب الإمام،(الرياض: العبيكان للنشر).

١٧ـ قندهار(٢٠١٤): تحديات الفقر وعدم المساواة في العالم العربي ، المؤتمر الثامن عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع ،(إليابان: يوكوهاما).

١٨ـ قرنـــي، بهجت (محـــرر)(٢٠١١): الشـــرق الأوسط المتغير : نظـــرة جديدة إلـــى الديناميكيات العربيـــة ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

١٩ـ فرحات، محمد فايز (٢٠١٥) : الاحتلال وإعـــادة بناء الدولة : دراســـة مقارنة لحـــالات إليابان وافغانستان والعراق ،سلسلة أطروحات دكتوراه ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية).

٢٠ـ مصطفى ،سمير(٢٠١٣): الأسباب التي أفضت إلـــى ضعف مكانة الدول العربية وأدت إلـــى الانتفاضـــات الشعبية الرافضة ،(فريدريش إيبارت: جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية).

٢١ـ مصلح (٢٠١٢): الربيع العربـــي وتحديات التغيير الثقافي ، مؤتمر فيلادلفيا الدولـــي السابـــع عشـــر " ثقافة التغيير"،(عمان: جامعة فيلادلفيا).

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. **Aslam, Rabia.(2007): Measuring of peace divided: Evidence from developing Economics,(UK: Defense and Peace Economics, Vol:18, Issue:1).**
2. **Barany,(2016): How armies respond to revolutions and Why?, (USA: Princeton university press)**
3. **Blair,(2013):Military Engagement : Influencing Armed Forces Worldwide to Support Democratic transition (USA: Council for a community, Overview and action plan, Vol. 1)**
4. **Caplan, Richard(2004): International Authority and state Building,(World affairs: global governance unit)**
5. **Charles Tilly, (1985): War Making and State Making as Organized Crime In: Bringing the State Back in. edited by P. Evans, D. Rueschemeyer and T Skocpol (UK: Cambridge University Press).**
6. **Cowhey, Peter F. Haggard, Stephen.(2001): President, Parliament and Policy.(England: Cambridge university press).**
7. **Diamond, Linz, and lipset (eds)(1989): Democracy in developing countries (Lynne Rienner: Boulder, Volume 4).**
8. **Francis Fukuyama(2005):" state building :Governance and world order in twenty first century . (USA : Cornell university press) .**
9. **Haggard and Kaufman,(1995): The political economy and Democratic transition(Princeton university: Princeton university press).**
10. **Hippler(1995): Democratization of the third world after the end of the cold war, in Hippler(ed): the democratization of disempowerment: the problem of democracy in the third world,(London: Pluto press).**
11. **Huntington, Samuel.(1991): the third wave, (USA: university of Oklahoma press).**
12. **Lynch, Marc (2016):Why It's Wrong to say that the Arab Uprising Failed, On http:www.washinton post.com/news/monky-cage/wp/2016/03/28-why-its-wrong-to-say-that-the-arab-uprisings-failed/.**
13. **Huntington ,(1991): How countries Democratize ,(Political Science Quarterly, vol:106, No:4)**
14. **Held. Thomposon , Mark.(1996): Off the endangered list: Philippine democratization in a comparative perspective,(Comparative politics , Vol:28, No:2)**
15. **Ghani, Ashraf. Lockhart. And Carnhan(2006): An agenda for state building in 21 century (World affairs: Academic Journal 30.1).**
16. **Joseph (2012): The Arab spring and other American Seasons , (Al Jazeera).**
17. **Kaplan,(2011): The New World order ,(New York: Foreign policy, January)**
18. **Korotayev (2014): The Arab Spring : A Quantitative Analysis ,(Arab Studies Quarterly , 36(2)**
19. **Kjetil Selvik and Stig Stenslie,(2011): "Stability and change in the modern Middle East", (London: I.B. Tauris)**

20. **Kranser (1984): Approaches to the state: Alternative conceptions and Historical dynamics (Comparative politics, Vol(223), 16.2).**
21. **Krauthamner, Eizenstat and others,(2005): Rebuilding of the weak states,(Foreign affairs: Volume 84, No.1)**
22. **Lee, Su-Hoon (1988): State Building in the contemporary third world (Oregon: West View press)**
23. **Marc lynch,(2012): The political science and the new Arab Public Sphere ,(New York: Foreign policy, June).**
24. **Natan ,(2004): The Case for democracy : the power of freedom to overcome tyranny and terror,(New York: Public affairs).**
25. **Perrin (2013): Introduction to the special issue on the Arab Spring,(Pennsylavania university: Journal of international Law).**
26. **Rodrik, Dani(1997): Has globalization Gone too Far?(Washington DC: Institute for international economics).**
27. **Samuel P. Huntington ,(1991): Third Wave : Democratization in The late Twentieth Century , (London : University of Oklahoma Press) .**
28. **Vandewalle, D.(1998): Libya since independence: oil and state building (Cornel university : Cornel university press)**
29. **Williamson, John(1994): The political economy of policy reform (Washington DC: Institute for international economics)**